العرب
الأربعاء 2020/01/29
السنة 42 العدد 11601

«حكومة الرئيس» تثير اشكاليات النظام السياسي في تونس

ربط مشروعية رئيس الحكومة برئيس الجمهورية يضرب مبادئ النظام البرلماني

أثارت مشاورات تشكيل الحكومة التونسية في جزئها الثاني تحت يافطة شرعية رئيس الجمهورية الجدل من جديد حول طبيعة النظام السياسي في تونس الذي أثبت في كل محطة انتخابية أو إحراج دستوري عدم استجابته للبنية الديمقراطية التي تأسس عليها النظام السياسي برمته.

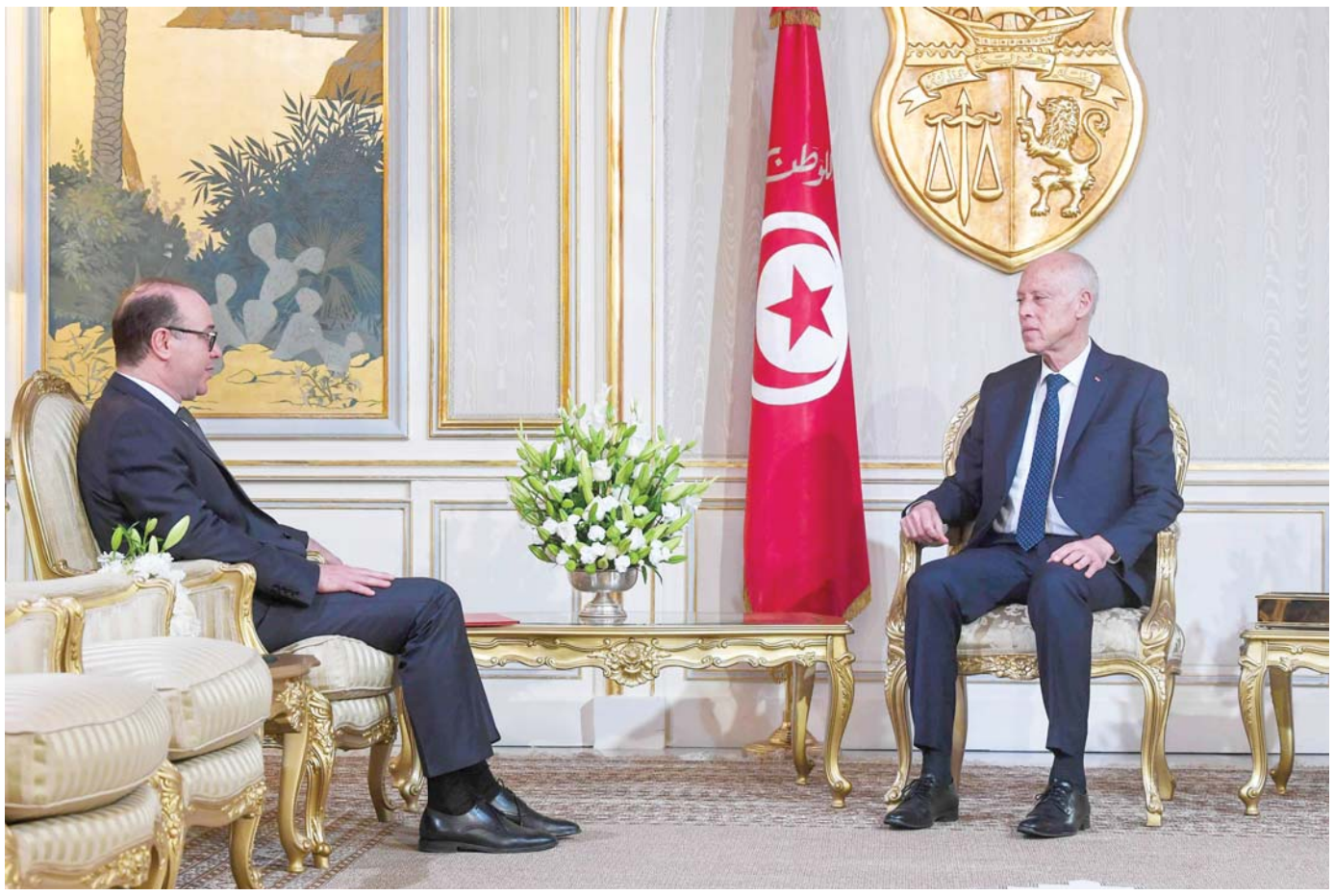

مرحلة جديدة في علاقة رئاسة الحكومة برئاسة الجمهورية

سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس – ترجمت مفاوضات تشكيل الحكومة التي يقودها الرئيس المكلف إلياس الفخفاخ عللا وثغرات يحتويها النظام السياسي الذي انقلبت قواعده لأول مرة منذ إعلان الجمهورية الثانية رأسا على عقب بالارتداد إلى ما سعت تونس إلى القطع معه في دستور 2014 وهو النظام الرئاسي.

ولم يخف رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ في تصريح له خلال مؤتمر صحافي أنه يستمد شرعيته من رئيس الجمهورية قيس سعيد بعد انتفاء الشرعية البرلمانية بسقوط حكومة حركة النهضة الإسلامية التي قادها الحبيب الجملي بالبرلمان.

وحسب خبراء دستور، فإن ما زاد من تعميق فجوة الشرعية لدى الفخفاخ هو حصوله على نسبة ضئيلة جدا من ثقة الناخبين التونسيين بعد تحصله على 0.34 من نتائج التصويت مما جعله في ذيل القائمة وأحاله إلى الفشل في امتحان الشرعية الأول وهو كسب أصوات الناخبين.

ورغم تداول اسمه في انطلاق مشاورات الحكومة الأولى داخل كواليس حركة النهضة من طرف بعض أعضاء مجلس الشورى وهو الذي ترشح للرئاسية بتزكيات نوابها، استقر القرار النهائي بين الحبيب الجملي ومنجي مرزوق ما يعني فشله الثاني في كسب شرعية الحصول على ثقة الحزب الفائز في الانتخابات.

ولكن ذلك لم يحل دون أن يكون الفخفاخ القادم من أوساط الأعمال والاقتصاد على رأس الحكومة التونسية مستمدا شرعيته من شرعية رئيس الجمهورية بعد تفضيله على عدد من المرشحين الذين فاقوه من حيث الدعم الحزبي.

ويرى محللون أن اختيار الرئيس يعكس رغبته في بسط نفوذه واختياره لشخصية تحظى بدعم كتلة واحدة وهي كتلة تحيا تونس المكونة من 14 نائبا ومساندة دون ترشيح علني من حزب التيار الديمقراطي 22 مقعدا.

وكان مسار تعيين رئيس الحكومة الذي بدأ بحكومة الجملي إلى تكليف رئيس الجمهورية للفخفاخ في ما يعرف إعلاميا بمصطلح "حكومة الرئيس" سليما دستوريا من حيث المنهج ولكنه يثير من حيث المبدأ الجدل من جديد حول طبيعة النظام السياسي.

ويشمل تعيين رئيس الحكومة في الأنظمة البرلمانية صلاحيات الحزب الأول في حين يختص رئيس الجمهورية بتعيين رئيس للوزراء داخل الأنظمة الرئاسية، وهو ما يجعل حسب نظر خبراء القانون الدستوري من بينهم عبدالرزاق المختار، من الفخفاخ يبحث عن مشروعية لم يكتسبها في غياب حزام سياسي له في البرلمان.

ويرى محللون أن الفخفاخ يقف في المنتصف فهو ليس بصفة رئيس حكومة كاملة الشروط ولا هو رئيس وزراء داخل نظام رئاسي وهو في مرحلة ما يشبه الأعجوبة من عجائب الديمقراطية والإحراج الدستوري حيث اصطدم النظام السياسي مجددا بمطبات جديدة.

ويجمع العديد من المتابعين للشأن العام على أن المشاورات والخطط العريضة للتصورات والتوجهات التي ستعمل عليها الحكومة المرتقبة جسمت خيارات الرئيس قيس سعيد، ولعل أهمها تأكيد رئيس الحكومة المكلف على مقاومة الفساد وتشكيل حكومة مصغرة تضمن النجاعة والفاعلية وتضم كفاءات تستوعب دقة المرحلة وتضم تمثيلا حقيقيا للمرأة والشباب.

الصحبي بن فرج

سعيد يحاول الاستحواذ على صلاحيات رئيس الحكومة

ومن السهل ملاحظة ما بدا من تغيرات بمقارنة خطاب الفخفاخ عند ترشحه وخطابه بعد تكليفه من قبل الرئيس، فقد تخلى عن بعض الأفكار الليبرالية التي تحدث عنها في حملته الانتخابية ودعوته لخوصصة بعض المؤسسات العامة التي تسجل خسائر على غرار الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد مما يجعله في اقتراب كبير من أفكار قيس سعيد اليسارية الاجتماعية.

وشدد الفخفاخ على أن حكومته تحمل تصورا مشتركا منحازا للقيم التي جسدها رئيس الجمهورية قيس سعيد على أساس الخط الانتخابي الذي اختاره التونسيون عبر تصويتهم في الدور الثاني من الرئاسيات.

وما يؤكد نوعا ما حسب مراقبين انصهار إرادته في إرادة الرئيس هو استبعاده لحزب قلب تونس من المفاوضات وهو الحزب الذي يترأسه رجل الأعمال نبيل القروي منافس سعيد خلال الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية.

وترددت في خطاب الفخفاخ خلال المؤتمر الصحافي إحدى أهم الأفكار التي يحملها رئيس الدولة وهي الشعب يريد وتجلى ذلك في إجابته على سؤال استبعاد قلب تونس بقوله "في كل ديمقراطية هناك معارضة، لقد اخترت معايير الاختيار للأحزاب السياسية وهي رمزية الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والإرادة التي عبر عنها الشعب".

واعتبر محسن مرزوق رئيس حزب مشروع تونس أن استبعاد قلب تونس لم تكن فكرة رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، بل فكرة رئيس الدولة قيس سعيد سعيد والأطراف التي تحيط به.

وكتب القيادي السابق بحركة تحيا تونس الصحبي بن فرج في تدوينة على حسابه بموقع فيسبوك أن رئيس الجمهورية يحاول الاستحواذ على صلاحيات رئيس الحكومة ما يعزز القول بتخوف الأحزاب من تداخل الوظائف.

ويكون الفخفاخ أشبه بوزير أول في عكس تام لتوجه رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد الذي شهدت عهدته على شبه قطيعة تامة مع مؤسسة رئاسة الجمهورية والتي بررها مرارا بأنه يؤمن بالدستور وبأن صلاحيات رئيس الحكومة أوسع ولا تلزمه بالرجوع لرئيس الدولة، مما يعني ضمنيا أن تونس ستشهد مشهدين مختلفين تماما من حيث علاقة رئاسة الحكومة برئاسة الجمهورية من شبه القطيعة إلى شبه الانصهار التام.

ويذهب البعض إلى أنه في خضم نزاع الشرعية تقف حركة النهضة في موقف المتربص تتصيد فرصتها لإعادة الأمور إلى صالحها بعد أن سحب البساط من تحت قدميها بإسقاط حكومتها حيث تلقت وقع تعيين الفخفاخ على قيد المساومة وصرح زعيمها راشد الغنوشي بأنه لا مجال للإقصاء واعتبر العديد من قياداتها تعيين الفخفاخ انقلابا على إرادة الناخبين.

ويرى محللون سياسيون في تونس أنه من الغباء تصديق قول النهضة إن قلقها محوره شرعية تعيين الفخفاخ أو أن هاجسها هو اختلاف على برنامج اقتصادي أو اجتماعي؛ فكل هاجس النهضة هو أجنداتها السياسية ومواصلة الحكم من على قاعدة التشتت والتفكك السياسي كلفها ذلك ما كلفها.

ويمثل رفع شعار لا للإقصاء من قبل الغنوشي ودعوته لتشريك قلب تونس عدو الأمس هديته المسمومة للفخفاخ الذي سيخسر ثقة الرئيس ويدخل بيت طاعة الحركة الإسلامية إذا سار في هذا النهج، ومن الجهة الأخرى ففي صالحها استمرار منظومة التوافق وتفتيت المسؤوليات على أساس المحاصصة الحزبية.

ويوحي تلويح النهضة بالانتخابات المبكرة إلى رهانها على الحرب النفسية كوسيلة ضغط لتحسين شروط التفاوض.

الحكومة الجزائرية في أول اختبار لها أمام البرلمان

يسود الغموض حول مصير الحكومة الجزائرية الجديدة في خضم ضبابية المشهد السياسي منذ الإعلان عن حكومة تكنوقراط تختلف حولها التقييمات بخصوص قدراتها على حلحلة الإشكاليات الراهنة في البلاد على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في ظل تصاعد وتيرة الاحتجاجات الشعبية.

صابر بليدي

الجزائر – أيام قليلة تسبق مرور الحكومة الجزائرية الجديدة بقيادة عبدالعزيز جراد على البرلمان في وقت يرتفع فيه الجدل حول ردود أفعال النواب وانطباعاتهم عن البرنامج الحكومي، لاسيما في ظل التطورات التي عاشتها البلاد خلال الأشهر الماضية، وتوجه السلطة لتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة، مقابل استمرار الاحتجاجات السياسية في الشارع.

عرض برنامج عمل الحكومة أمام البرلمان قبل جلسة منح الثقة يقلص هامش المناورة ويضعف حظوظ الخروج من المأزق

وكشف العضو الحكومي فرحات آيت علي أن الحكومة ستعرض مخطط عملها أمام البرلمان خلال الأسبوع القادم، ليكون بذلك أول اتصال بين النواب والجهاز التنفيذي منذ اندلاع أحداث الحراك الشعبي خلال شهر فبراير الماضي، ومنذ تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وفي خضم الغموض الذي يكتنف الطبقة السياسية، خصوصا الأحزاب ذات الأغلبية النيابية في البرلمان، تطرح تساؤلات عديدة حول مصير المخطط الحكومي، نظرا لولادتها كحكومة تكنوقراطية "مستقلة" لا تحظى بدعم سياسي.

ويرى خبراء أيضا أن ما يضاعف القلق هو أن المكلف بتشكيل الحكومة خاض الاستحقاق الرئاسي كشخصية مستقلة مما يفاقم الأحزاب من إمكانية عدم نيلها الثقة لتليها إمكانية انتخابات تشريعية مبكرة وإعادة توزيع موازين القوى.

وصرح وزير الصناعة والمناجم فرحات آيت علي، على هامش منتدى الأعمال الجزائري التركي المنعقد بالعاصمة "إن الحكومة بصدد وضع المخطط النهائي قبل عرضه على مجلس الوزراء والبرلمان بغرفتيه".

ويوافق تبعا لذلك دعوة رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد "بعرض الحكومة لمخطط عملها أمام البرلمان في هذا الظرف الخاص قبل عرضها على مجلس الوزراء، لمباشرة عهد جديد يقوم على أساس الحوار والتشاور مع كافة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين في كنف المشاركة والشراكة".

وذكر مصدر برلماني، لـ"العرب"، أن "الكتل النيابية لم تستلم بعد مخطط الحكومة لدراسته قبل خوض المناقشات، وأن حالة من الغموض تسود أروقة البرلمان، بسبب عدم وضوح الرؤية السياسية، ولو أن كل التوقعات تسير لصالح مرور المخطط".

وأضاف أن "البرلمان يعيش على وقع الانتخابات التشريعية المبكرة وحل محتمل للغرفتين في المدى القريب، ولذلك فإن الاهتمامات لدى الكتل والقيادات الحزبية منصبة حول المشهد السياسي الجديد وسبل التموقع في المرحلة القادمة، أكثر ما هي منصبة على مخطط الحكومة".

وسيمثل نزول رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، أول مواجهة بين الجهاز التنفيذي ونواب البرلمان منذ ما يفوق العام للمرافعة على مخطط لم تتضح معالمه لحد الآن، إلا في بعض المسائل على غرار توجه الحكومة لاستغلال واستكشاف الغاز الصخري، ومراجعة محتملة لبعض فصول قانون المالية الجديد، لاسيما بخصوص الضرائب.

ولم توفق السلطة إلى حد الآن في إقناع الشارع الجزائري بالتوجهات التي تنوي الذهاب إليها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما في ظل استمرار الاحتجاجات.

وتطرح مسألة تعاطي الحكومة مع ملفات الفساد ورجال الأعمال المسجونين، والتعهدات التي أطلقها الرئيس عبدالمجيد تبون خلال حملته الانتخابية حول استعادة الأموال المنهوبة، أول تحد للسلطة في ظل غياب مؤشرات عملية لتحقيق التعهد المذكور.

ويشير خبراء إلى أن وزير التجارة الجديد كمال رزيق لم يوفق في خروجه الإعلامي الأخير، في احتواء أزمة الحليب في البلاد، حيث وصف بـ"الشعبوي"، نظرا لاستخدامه لعبارات التهديد والوعيد ضد المتلاعبين باستقرار السوق.

ومن جهة أخرى، تطرح الأزمة فرضية نقص المادة الأولية التي تستورد من الخارج، والتي تقع تحت وصاية الحكومة، مما أثر على توفير الحاجيات المحلية وخلق حالة من الفوضى والتذبذب في السوق الداخلي.

ويرى محللون أن عدم الانسجام في التركيبة الحكومية لطاقم عبدالعزيز جراد، يشكل أول حجر عثرة أمام توحيد الخطاب أمام نواب البرلمان، خاصة وأن وزيرين من الحكومة الحالية، هما وزير الصناعة والمناجم فرحات آيت علي ووزير التعليم العالي والبحث العلمي شمس الدين شيتور، كانا من المعارضين لمشروع الغاز الصخري في وقت سابق.

الأصالة المغربي يدين تصريحا طائشا لأحد قياديه

الرباط – استنكر الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة حكيم بنشماش، الإثنين، تصريحات القيادي في الحزب عبداللطيف وهبي والمرشح لأمانته العامة، بخصوص قوله إن "إمارة المؤمنين إسلام سياسي"، حيث اعتبره بنشماش تصريحا طائشا وغير مسؤول.

ويأتي هذا الانتقاد والاستهجان من تصريحات عبداللطيف وهبي بعد أيام قليلة من انعقاد المؤتمر الرابع، حيث حددت اللجنة التحضيرية لحزب الأصالة والمعاصرة يوم 7 فبراير كتاريخ لعقد المؤتمر، بعد طي صفحة الخلاف بين الأمانة العامة للحزب و"تيار المستقبل".

وأكد الهيبة عدي عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة في تصريح لـ"العرب"، أن الحزب وطني يشتغل وفق شروط الشرعية والمشروعية والضوابط الدستورية والقانونية والسياسية والمؤسساتية التي وضعتها الدولة والتي يخضع لها الحقل الحزبي برمته ويشتغل وفقها.

وشدد على أن "ثوابت الأمة المغربية لا تقبل المزايدات السياسية وليست مجالا للصراع السياسي لأنها تشكل صمام أمان الدولة والمجتمع وعلى رأسها إمارة المؤمنين".

وأضاف عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة عبداللطيف وهبي المرشح لقيادة الحزب، أن "تنظيمات الإسلام السياسي مجرد فزاعة لإخافة الجميع"، مشيرا إلى أن إمارة المؤمنين ووزارة الأوقاف هما أيضا "إسلام سياسي".

وتابع "لا أنظر بسلبية إلى الأحزاب ذات التوجهات الدينية، فكل التنظيمات السياسية تضع الدين الإسلامي ضمن أدبياتها".

ويزيد تصريح وهبي من الجدل داخل المرتكزات الأساسية للنظام الملكي، حيث شكل خرقا لمقومات النظام الدستوري للمملكة.

وشدد بنشماش على أن توصيف "إمارة المؤمنين" بالإسلام السياسي "ادعاء شائن، وخطر دستوري، وعدم لياقة سياسية، ومغالطة منطقية، وشناعة أخلاقية".

واعتبر تصريحات وهبي داخل مقر الحزب تسيء لموقع الحزب في المشهد السياسي، وتشوش على مواقفه الثابتة، مستنكرا باسم أعضاء الحزب في مختلف المسؤوليات والمواقع مضمون هذه التصريحات الطائشة وغير المسؤولة.

واعتبر بنشماش في رده على عبداللطيف وهبي أن القول إن إمارة المؤمنين هي "إسلام سياسي"، يضرب في العمق كل الصلاحيات والوظائف الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين ومؤسساتها، ناهيك عن المدلولات الخطيرة لهذا التصريح لما يترتب عنه من استنتاجات تحول بموجبها إمارة المؤمنين إلى خصم سياسي.

وأشار الهيبة عدي إلى أن حزب الأصالة والمعاصرة لا يمكن أن يسمح أو يقبل بأن يصبح المشترك المقدس لكل المغاربة والأمة المغربية واجهة من واجهة الصراع السياسي والتنافس الحزبي الضيق.